الصباح الاقتصادية
12
العدد 3308 - السنة الحادية عشرة
الإثنين 27 جمادى الآخرة 1440 - الموافق 4 مارس 2019
Monday 4 March 2019 - No.3308 - 11 th Year

في مجال تطوير البنية التحتية للطرق

«أورينت بلانيت»: الكويت تعتزم استثمار 13.2 مليار دولار لتنفيذ 24 مشروعاً جديداً

نضال أبوزكي

رسم بياني توضيحي

122 مليار دولار قيمة مشاريع الطرق الجاري تنفيذها بالخليج

اكد تقرير الصادر عن شركة «أورينت بلانيت للأبحاث» ان قيمة مشاريع الطرق الجاري تنفيذها في دول الخليج تتجاوز 122 مليار دولار لافتا الى ان عجلة تطوير مشاريع إنشاء الطرق لا تتوقف بل أصبحت اليوم من أهم وأكبر الاستثمارات في البنية التحتية لدول الخليج العربي وأولوية قصوى لحكوماتها تماشيا مع مبادراتها للتخطيط الحضري.

واشار تقرير «التطور المتسارع: البنية التحتية للطرق في دولة مجلس التعاون الخليجي» الى ان دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر من اكثر الدول تقدما ونجاحا في العالم في مجال تطوير مشاريع البنى التحتية الضخمة، مدفوعة برؤية طموحة لأن تصبح من أهم المراكز العالمية الرائدة في جذب الاستثمارات وتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط، وهو المصدر الرئيسي للدخل في دول الخليج، وفقا للتقرير فإن دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية تعتبران من بين افضل 12 سوقا عالمية للاستثمار في البنية التحتية.

وبعد التوسع في الاستثمار في مشاريع البنية التحتية للطرق في منطقة الخليج عاملا رئيسيا للنمو في المنطقة، حيث ترى الحكومات في هذه الاستثمارات عاملا حيويا للازدهار الاجتماعي والاقتصادي. ولمعالجة العقبات المرتبطة بميزانية هذه المشاريع، فإن هناك اجماعا متناميا نحو الاستفادة من التمويل عبر شراكات استراتيجية بين القطاعين الحكومي والخاص وذلك لتعزيز التمويل وضمان استمرارية تنفيذ المشاريع المتعلقة بالنقل.

واشار التقرير إلى ان القيمة الإجمالية لمشاريع البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي بلغت 1.14 تريليون دولار، حيث تعد مشاريع الطرق السريعة والجسور والانفاق من اكثر المشاريع التي يتم تنفيذها في المنطقة، كما لفت التقرير إلى ان هناك ما مجموعه 1069 مشروعا للطرق في المنطقة، وهو اعلى رقم من بين جميع مشاريع البنية التحتية، حيث تصل قيمتها الإجمالية إلى 122.6 مليار دولار.

وقال مدير عام «مجموعة أورينت بلانيت» نضال ابوزكي ان من اهم النتائج التي اشار اليها التقرير أن الحكومات الخليجية تولي أولوية قصوى لمشاريع الطرق، حتى عندما اثر انخفاض اسعار النفط على اقتصاد المنطقة خلال عامي 2014 و2015. كما حافظت حكومات المنطقة على مقاربتها الإيجابية تجاه تطوير البنية التحتية، بما في ذلك استكشاف آفاق وطرق جديدة لتمويل المشاريع الهامة مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.»

وأضاف ابوزكي: «لا تزال وتيرة الاستثمار في مشاريع الطرق في المنطقة مرتفعة، وهو ما يؤشر على التزام الحكومات بتوسيع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في أجزاء عديدة من المنطقة من خلال مشاريع البناء وترميم الجسور والتقاطعات والأنفاق والطرق الداخلية».

وسلط التقرير الضوء على بعض المشاريع الرئيسية في المنطقة مثل اعتزام الكويت استثمار 13.2 مليار دولار لتنفيذ 24 مشروعا جديدا في مجال تطوير البنية التحتية للطرق بالاضافة تنفيذ الحكومة الكويتية لمشروع تطوير الطريق الدائري السابع بطول يبلغ 93 كيلو متر، كما تم تخصيص 15 مليار درهم إماراتي (4.8 مليار دولار) لإكمال المشاريع الرئيسية التي ستخدم معرض «إكسبو 2020 دبي»، بما في ذلك تحديث الطرق والجسور. كما استثمرت المملكة العربية السعودية أكثر من 400 مليون دولار في تسعة مشاريع رئيسية للطرق، بما في ذلك جسر الملك حمد الذي سيربط السعودية مع البحرين.

وبالإضافة إلى المشاريع المحلية داخل كل دولة، يتم التخطيط لإنشاء العديد من الطرق والجسور والأنفاق التي تربط بين دول مجلس التعاون الخليجي. وتشمل هذه المشاريع الطريق السريع الذي يربط المملكة العربية السعودية مع سلطنة عمان بطول 680 كيلو متراً والذي سيختصر المسافة بين البلدين، وبالتالي تقليل زمن السفر بينهما. وهناك أيضا مشروع طريق المفرق – الغويفات الدولي السريع الذي يربط أبوظبي بالحدود السعودية وتبلغ قيمته 5.3 مليار دولار كما يتم العمل على توسعة جسر الملك فهد لاستيعاب الأنشطة الاقتصادية المتنامية بين السعودية والبحرين.

«المركزي» يعد برنامجا لشهادة «المدقق الشرعي المعتمد»

محمد الهاشل

صرّح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل انه في إطار تعزيز التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2016/12/20 تعليماته بشأن «حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية»، متضمّنة مجموعة العناصر المنظمة لحوكمة الرقابة الشرعية، وشمل ذلك المتطلبات العامة لإطار حوكمة الرقابة الشرعية ومبادئها وأدوار كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية، فضلاً عن التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي ونطاق التدقيق الشرعي وأهدافه، بالإضافة إلى الشروط والمؤهلات اللازمة للقيام بأعمال التدقيق الشرعي.

وأشار المحافظ إلى انه لما كان التدقيق الشرعي عملا اساسيا من أعمال الرقابة الشرعية وحوكمتها، فقد قام بنك الكويت المركزي بدراسة مدى توفر المدققين الشرعيين في السوق الكويتي وتأهيلهم العلمي والمهني، وبيّنت الدراسة الحاجة إلى مزيد من الكوادر المؤهلة، كما بيّنت حاجة الكوادر العاملة في المجال حاليا إلى مزيد من التأهيل، وبالتالي ضرورة مضاعفة الجهود والمبادرات التي تسهم في رفع قدرات كوادر التدقيق الشرعي في دولة الكويت.

وأضاف المحافظ انه في إطار السعي نحو تطوير كوادر بشرية مؤهلة فنياً ومهنياً في أصول الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي على عمليات البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، قام بنك الكويت المركزي بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية بإعداد شهادة «المدقق الشرعي المعتمد»، حيث حرص على أن تغطي مجال التدقيق على أنشطة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بما فيها أنشطة الاستثمار المالي والتأمين، بما يحقق لها الشمول في مجالات نشاط الصناعة المالية الإسلامية.

وختاما، بيّن المحافظ أبرز مميزات هذه الشهادة موضحاً أنها تولي الجوانب العملية التطبيقية في مجال التدقيق الشرعي اهتماما كبيرا، حيث خصص نصف وقت البرنامج لإجراءات التدقيق الشرعي، وخصص النصف الآخر من ساعات البرنامج للجوانب المعرفية التأسيسية والمعايير الشرعية الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية. وقد استرشد في إعداد برنامج الشهادة بأفضل الممارسات وأحدث المواد العلمية في هذا الخصوص، كما تتمتع شهادة المدقق الشرعي باعتماد بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ومركز الكويت للاقتصاد الإسلامي.

البورصة تغلق بالمنطقة الخضراء.. والسيولة تتراجع 5 في المئة

ارتفعت المؤشرات الكويتية جماعياً في نهاية تعاملات أمس الأحد، أولى جلسات الأسبوع والشهر، حيث صعد المؤشر العام 0.57%، وارتفع المؤشران الرئيسي والأول بنسبة 0.06% و0.79% على الترتيب.

وسجلت مؤشرات 7 قطاعات ارتفاعاً أمس بتصدرها النفط والغاز بنمو نسبته 1.2%، فيما تراجعت مؤشرات 3 قطاعات أخرى بصدارة السلع الاستهلاكية بهبوط قدره 3.7%.

وجاء سهم «التمدين العقارية» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 12.6%، فيما تصدر سهم «المدن» القائمة الحمراء متراجعاً بنحو 10.4%.

وتقلصت سيولة البورصة أمس 4.6% لتصل إلى 19.85 مليون دينار مقابل 20.8 مليون دينار بالجلسة السابقة، فيما ارتفعت أحجام التداول 13.5% لتصل إلى 95.65 مليون سهم مقابل 84.3 مليون سهم يوم الخميس الماضي. وتصدر سهم «بنك الخليج» نشاط التداول بالبورصة على كافة المستويات بكميات بلغت 16.5 مليون سهم بقيمة 4.77 مليون دينار، مرتفعا بنحو 2.5% عند سعر 291 فلسا.

مجلس إدارة «الشارقة للأسمنت» يوصي بتوزيع 6.5 فلس

أوصى مجلس الإدارة لشركة «الشارقة للأسمنت والتنمية الصناعية» بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 6.5% أو ما يعادل 6.5 فلس للسهم من رأس المال عن عام 2018.

ويبلغ رأسمال الشركة نحو 608.25 مليون درهم، من خلال 608.25 مليون سهم بقيمة اسميه تبلغ 1 درهم للسهم.

ووفقا لحسابات مباشر، تبلغ إجمالي الأرباح المقترحة 39.54 مليون درهم.

ودعا مجلس الإدارة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية، في 23 مارس الجاري لمناقشة مقترحات مجلس الإدارة.

وأظهرت النتائج المالية لشركة الشارقة للأسمنت والتنمية الصناعية، المدرجة بسوق أبوظبي المالي وبورصة الكويت، تسجيل هبوط في صافي أرباحها خلال عام 2018 بنسبة 54.6%.

وبحسب إفصاح نشر على موقع سوق أبوظبي المالي، بلغ صافي أرباحها نحو 29.4 مليون درهم، مقابل 64.78 مليون درهم عن الفترة المقارنة من العام الماضي بنسبة 54.6%.

وسجلت الشركة تراجعا في إيراداتها لتصل إلى 596.827 مليون درهم، مقابل 650 مليون درهم للفترة نفسها من عام 2017.

«التجارة»: إصدار 1285 ترخيصا للشركات في فبراير الماضي

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس الأحد إنها أصدرت 1285 ترخيصا للشركات عبر مركز الكويت للأعمال (النافذة الواحدة) خلال شهر فبراير الماضي.

وأوضحت (التجارة) في بيان صحفي ان التراخيص المذكورة تنوعت بين 1232 ترخيصا لشركات الأشخاص و20 ترخيصا للشركات الحرة المتناهية الصغر و33 ترخيصا للمركبات المتنقلة.

وأضافت أنها تلقت 4471 طلبا لتأسيس شركات الأشخاص اعتمدت منها 2633 طلبا مبينة انه تم تأسيس 1047 شركة وجار تأسيس 1561 أخرى.

ولفتت إلى أنها تلقت 1771 طلبا لترخيص شركات الأشخاص أصدرت منها 1232 ترخيصا مع وجود 645 ترخيصا قيد الإصدار مضيفة أنها تلقت 115 طلبا لتأسيس الشركات الحرة المتناهية الصغر اعتمدت منها 37 طلبا.

وأشارت إلى الانتهاء من تأسيس تسع شركات وجار تأسيس 28 شركة من الطلبات مشيرة إلى تلقيها 36 طلبا لترخيص الشركات متناهية الصغر اصدرت منها 20 طلبا وجار اصدار 16 أخرى.

لجنة تجارية عربية تبحث تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية

جانب من الاجتماع

بحثت لجنة مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية في اجتماعها أمس الاحد عددا من الموضوعات المدرجة على جدول اعمالها لاسيما ما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.

وقال رئيس قسم تجارة الخدمات بادارة التكامل الاقتصادي العربي بجامعة الدول العربية الوزير المفوض خالد والي في تصريح صحفي ان الاجتماع ناقش مقترحا بانشاء لجنة دائمة لتنفيذ ومتابعة الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

واضاف ان الاجتماع بحث كذلك في ورقة عمل من قبل الامانة العامة للجامعة العربية بشان تحرير بعض القطاعات الخدمية في الدول العربية.

واكد ان تحرير التجارة في الخدمات له اهمية كبيرة حول التجارة السلعية بين الدول العربية مشيرا الى نمو نسبة الناتج الاجمالي في تجارة الخدمات الى 60 في المئة من اجمالي التبادل التجاري بين الدول العربية.

وذكر ان زيادة التبادل التجاري في الخدمات ستؤدي الى زيادة حجم التبادل التجاري في السلع بين الدول العربية مبينا ان دخول الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز التنفيذ سيكون بعد مرور ثلاثة اشهر من تصديق ثلاث دول عربية عليها.

وترأس وفد الكويت في هذا الاجتماع مدير ادارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي بوزارة المالية طلال الثمش.